فان عمم كون الغسل سبعا وبالتراب تعبدي ذكره
القليوبي دون تفصيل بداينى عضة كلب الصيد
وغيرها فالصيد اى عضة كالغير فعنهما اى الصيد
والغير عفو اى حيث لم يوجبوا قطع ذلك ع المعتمد وليس
مراده العفو بلا غسل وان كان قولا والا فر ما تقدم
اعتماده وايضا فانهم لم يقولوا ذلك فى غير كلب الصيد
وقيل يكفى غسله مرة واحدة وقيل هو طاهر ولا تقور
اى لا تقطع عضة اى ما وصل اليه انياب الكلب فما راوا
ذلك قولا معتمدا قال الامام وهذا القايل يطرد
ما ذكره فى كل لحم وفى معناه عضة الكلب بخلاف اللعاب
بغير عض وطهر لحمه اى حكم بالتطهير لمضغة وعلقة
لحم بقدر ما يمضغ استحالة عن العلقة وعلقة وهو دم
غليظ استحال عن المنى سمى بذلك لعلوقه بكل ما لاصه
فان عمم يثبت للعلقة من احكام الولادة
وجوب الغسل وفطر الصايمة وتسمية الدم عقبها
نفاسا ويثبت للمضغة انقضاء العدة وحصول
الاستبراء ان لم يقولوا فيها صورة اصلا فان قالوا
فيها

فالصيد كالغير فعنهما عفو
ولا تقور عضة فما راوا

وطهر لحمه مضغة وعلقة

فيها صورة ولو خفية وجب فيها مع ذلك غرة وثبت
بها امية الولد وجواز اكلها من الحيوان المأكول عند
شيخنا الرملى ذكره العلامة القليوبى والمنى باسكان الياء
مطلقا لكن ذكر مقيد بتقييد الحفة بضم الهمزة
وحذف نون التوكيد للوزن مع نيته لانه موكدها وتوكيد المضارع
الذى لم يدل ع الطلب فى غاية الندرة كما نص عليه النحاة
ولو لا تقييد الآتى وقيده الذى وعدناك به لصح جعله
مفتوح الهمزة جاريا ع الاصل من توكيد ما دل ع الطلب
اى اذكره بعد البيت الذى يليه قوله ومثلها رطوبة
الفروج جمع فرج كفلس وفلوس وهو العورة
فتطلق ع القبل والدبر لان كلا منهما منفرج اى منفتح
واكثر استعماله عرفا فى القبل كما فى المصباح وهى ماء ابيض
متردد بين المذى والعرق كما فى المجموع وفيه ان الخارج
من باطن الفرج نجس اهـ والحاصل انه
متى خرجت من محل لا يجب غسله فهى نجسة لانها حينئذ
رطوبة هو فيه وهى اذا خرجت الى الظاهر يحكم بنجاستها
فاذا خرجت من محل يجب غسله فلا ينجس ذكر المجاميع

وللمنى لكن بتقييد الحفة

ومثلها رطوبة الفروج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)